الحاكمية المؤسسية ركيزة أساسية لتبني المقاولاتية المستديمة

مسيخ أيوب
طالب دكتوراه
جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥، سكيكدة، الجزائر

تُعَدُّ الحاكميةُ نظاماً فعّالاً ينبغي انتهاجُه من قِبل كلِّ المؤسَّساتِ بُغْيَةَ الرفعِ من أدائها وإيجاد القيمة للأطراف الآخذة كافّةً. كما أنّ هذا النظام لم يبقى مجرَّدَ أسلوبٍ أخلاقيّ تلتزمُ به الشركاتُ كما كان سابقا؛ بل أضحَى أسلوباً علميًّا يتمُّ من خلاله التأكُّدُ من حُسْنِ تسيير المؤسَّساتِ بالشكل الذي يعملُ على إيجادِ القيمة لمختلف الأطراف ذاتِ الصلة وبما يُحقِّقُ التنميةَ المستديمة.

و مع ارتباطِ مفهوم المقاولاتية المستديمة مع مفهومِ التنمية المستديمة، و في إطارِ التطوُّرِ النوعيّ لهذا المفهوم في السنوات الأخيرة و مع اشتدادِ حِدَّة الأزمات والصراعات الحاصلة على شتى الأصعدة؛ فهِيَ تهدفُ أساساً إلى تقديم مُقتَرَحاتٍ على شكلِ حلولٍ مستديمة بغرضِ التقليل من المشاكل المرتبطة بالأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنمية المستديمة (المشاكلِ الاقتصادية، المشاكل الاجتماعية، و المشاكل البيئية)؛ وهو الأمرُ الذي لن يكونَ إلاّ من خلالِ الأداء الجيِّد و الفعَّال للمشاريع و المؤسَّسات المقاولاتية التي تستوجِبُ تبنِّي سياساتٍ و برامجَ تدخلُ في إطارِ الحاكمية المؤسسية و التي تتوافقُ و الفكر المقاولاتيِّ من جهَةٍ، و أهدافِ التنمية المستديمة من جهَةٍ أُخْرى.

ومن خلالِ ممَّا سبقَ يمكنُ إيرادُ التساؤلِ الجوهريّ التالي:

ما أثرُ نظامِ الحاكمية المؤسَّسية في تشجيعِ تبنِّي المقاولاتية المُستديمة؟ وبُغْيَةَ الإجابة على الإشكال؛ فقَد تمَّ تقسيمُ البحث إلى محورَينِ أساسيين كما يلي: المحْورِ الأوّل: أساسياتٌ حولَ الحاكميَّة والمُقاولاتيَّة المُستديمة. والمحْورِ الثاني: الحاكميَّة وأثرُها على تشجيعِ التوجُّهِ نحْو المقاولاتيةِ المُستديمة.

المحورُ الأوّل: أساسياتٌ حولَ الحاكمية والمقاولاتية المستديمة

أساسياتُ حولَ الحاكمية المؤسَّسية:

تعريفُ الحاكمية المؤسَّسية:

هناك عِدَّةُ تعاريفَ أُسنِدَتْ إلى هذا المفهوم، يَذكُر الباحثُ البعضُ منها فيما يلي:

يُعرِّفُها (**WILLIAMSON**) على أنّها: "استراتيجيةٌ تتبَّناها الشركةُ في سَعيها لتحقيقِ أهدافها الرئيسة ضمنَ منظورٍ أخلاقيّ ينشأُ من داخلِها؛ باعتبارِها شخصيةً معنويةً مُستقلَّةً وقائمةً بذاتها، ولها هيكلٌ إداريّ وأنظمةٌ ولوائحُ داخليةٌ تكفلُ لها تحقيقَ تلك الأهداف بِقُدُرَاتها الذاتية وبعيداً عن تَسلُّطِ أيِّ فردٍ فيها وبالقَدْرِ الذي لا يَضُرُّ بمصالحِ الفئاتِ الأُخْرى ذاتِ العلاقة.[1]

و يَعتبِرُها البعضُ بأنّها: توفيرُ الإجراءاتِ الحاكمة؛ لضمانِ سيرِ عمَلِ الشركاتِ على وَجْهٍ أفضلَ، وهي إجراءاتٌ تتمُّ عن طريقِها (الحمايةُ والضمانُ) لأموالِ المساهمينَ مع الاهتمامِ –أيضاً– بحمايةِ الفئاتِ الأُخْرى من أصحابِ المصلحة من (دائنينَ ومُقرضينَ ومُوظَّفينَ)؛ كونَ مفهومِ الإجراءات الحاكمة للشركات يتعدَّى توفيرَ عناصرِ الإدارة السليمة للشركات، أو حتَّى رقابةَ الشركاتِ إلى تفعيلِ تطبيقِ الأدوات الرقابية و الإشرافية في الشركات؛ بهدف ضمان توفير الشفافية في المعلومات، ورَفْعِ كفاءة الممارَسات، وتعزيزِ المصداقية والثقة للتعامُلاتِ التجارية؛ بما يعودُ على الشركة بتعظيمِ الإيرادات، وجَلْبِ كُلٍّ من الاستثماراتِ (الوطنية والأجنبية)[2].

ويُعرِّفُها أيضاً **أدريان كادبورى** بأنّها: " النظامُ الذي تُدارُ وتُراقَبُ به الشركاتُ؛ فمجالسُ الإدارةِ مسؤولةٌ عن حاكميةِ شركاتها، ودَورُ المساهمينَ في الحاكميةِ هو انتخابُ أعضاءِ مجلس الإدارة والمراجعين، والتأكُّدُ من أنّ هناك هيكلَ حاكميةٍ ملائمٍ وفي مكانه. إنّ مسؤوليةَ المجلسِ تتضمَّنُ وَضْعَ الأهدافِ الاستراتيجية للشركة، وتوفيرَ القياداتِ التي تُحقِّقُ هذه الأهدافَ، ومراقبةَ إدارةِ العمل، ورَفْعَ التقاريرِ للمساهمينَ أثناءَ فترَةِ ولايتهم، والتأكُّدَ من أنَّ مجلسَ الإدارةِ يلتزمُ بالقوانينِ واللوائح، ويعملُ لمصلحةِ المساهمينَ أعضاءِ الجمعية العامّة "[3].

وانطلاقاً مِنْ كُلِّ ما سبقَ: يُمكِنُ تعريفُ الحاكميةِ المؤسّسة على أنّها: "نظامٌ للإدارةِ الرشيدة مُتمثِّلٌ أساساً في مجموعةِ الممارَسات التي تُدار بها المؤسَّساتُ، إضافةً إلى القُدْرَةِ على التحكُّمِ الجيِّد لإدارةِ أعمالها، كما أنّها تُؤدِّي إلى عمليةِ توازُنٍ بين أهدافِ المؤسَّسة (اقتصاديةً كانت أو اجتماعيةً) مع مصالحِ الأفراد، وهذا كُلُّهُ بُغْيَةَ الاستخدامِ الكفْؤِ للمواردِ المتاحة؛ من خلال (توفيرِ رقابةٍ محاسبيّة سليمة تُوفِّرُ البياناتِ المطلوبةَ كافّةً للمُساءلَةِ عن طريقةِ إدارة مواردِ هذه المؤسَّسة.

مبادئُ الحاكميَّة المؤسَّسيّة:

---

(1) : مها محمود رمزي ريحاوي: الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 24 - العدد الأول- 2008 م، ص: 94.

(2) : عوض بن سلامة الرحيلي: لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، م 22 ، ع 1، 2008 م، ص: 183-184.

(3) : جون د. سوليفان: البوصلة الأخلاقية للشركات، أدوات مكافحة الفساد، قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات الدليل السابع، CIPE، الولايات المتحدة الأمريكية، ص: 9.

عَمدتْ منظمةُ التعاونِ الاقتصاديّ والتنمية (**OECD**) على تعديلِ مبادئها الخاصَّةِ بحاكمية المؤسَّساتِ عام **٢٠٠٤م**؛ حيث أصبحتْ تتضمَّنُ ستَّةَ (٦) مبادئَ يَذكُرها الباحثُ فيما يلي[4]:

- **وَضْعُ أُسُسِ نظامٍ فعّالٍ لحاكميَّةِ المؤسَّسة**: ينبغي على نظامِ الحاكمية أنْ يُساهِمَ في تحقيقِ (الشفافية وكفاءة) الأسواق، وأنْ يكونَ مُتوافقاً مع دولةِ القانون، ويُحدِّدُ بشكلٍ واضح توزيعَ المسؤولياتِ بين الهيئات المتخصِّصة في مجالِ (الرقابة، التنظيم، وتطبيق النصوص)؛
- **حقوقُ المساهمينَ وأهمُّ وظائفِ أصحابِ رأسِ المالِ**: ينبغي لأيِّ نظامِ حاكميَّة المؤسَّسة أن يَحمِيَ ويُسهِّلَ ممارَسة المساهمينَ لحقوقهم؛
- **مُعامَلةٌ عادلةٌ للمُساهمين**: ينبغي أن يضمنَ نظامُ حاكميَّةِ المؤسَّسة معاملةً عادلة للمساهمين كافّةً؛ بما فيهم الأقلِّيَّة والأجانبُ. والمساهمُونَ جميعاً يجب أن يحصلوا على تعويضٍ فعليٍّ عند التعدِّي على حُقوقهم؛
- **دَورُ مختلفِ أصحابِ المصلحةِ في حاكميَّةِ المؤسَّسة**: ينبغي أن يعتَرِفَ نظامُ حاكمية المؤسَّسة بحقوق مختلف أصحاب المصلحة، وفقاً للقانونِ الساري أو وفقاً للاتفاقيَّاتِ المتبادَلة، ويُشجِّعُ التعاونَ الفعّال بين الشركاتِ ومختلف أصحاب المصلحة؛ بهدفِ إيجادِ الثروة ومناصبِ شُغْلٍ، وضمانِ استمرارية المؤسَّساتِ ذاتِ الصِّحَّة المالية؛
- **الشفافيّةُ ونَشْرُ المعلومات**: ينبغي على نظامِ حاكمية المؤسَّسة أن يضمنَ نَشْرَ المعلوماتِ الصحيحة في الوقت المناسب، عن المواضيعِ المهمَّة المتعلِّقة بالمؤسَّسة كافّةً– لاسيَّما الوضعَ المالي، النتائجَ، المساهمينَ)؛
- **مسؤولياتُ مَجْلسِ الإدارة**: ينبغي على حاكميةِ المؤسَّسة أن تُؤمِّنَ قيادةً استراتيجية للمؤسَّسة ورقابةً فعليَّة للتسييرِ من قِبَلِ مجلس الإدارة، وكذلك مسؤوليةَ وأمانةَ مجلس الإدارة تجُاهَ الشركاتِ ومساهميها.

أهدافُ الحاكميَّة المُؤسَّسيّة:

يهدفُ نظامُ الحاكميّة في المؤسَّسة إلى ضَبْطِ وتوجيهِ مُعاملاتها كافّةً وممارَستها كُلِّها ، إضافةً إلى مُحاربَةِ الفساد بأشكاله كافّةً، وتعظيمِ قيمة المؤسَّسة وتقويةِ تنافُسيتها، ويُمكِنُ إبرازُ ذلكَ كلّه من خلالِ الآتي[5]:

- ✓ تدعيمِ عُنصرِ الشفافية في كُلِّ عمليَّات وممارَساتِ المؤسَّسة، والعملِ على إجْراءِ عمليات التدقيقِ والمراجعة والمحاسَبة؛ بشكلٍ يضمنُ ضَبْطَ عناصرِ الفسادِ بِشَتَّى صُورِه؛
- ✓ تشجيعِ الاعتباراتِ الأخلاقيةِ كافّةً؛

---

(4): Oman Charles, Blume Daniel, La gouvernance d'entreprise :un défi pour le développement , Repères n°03, Centre de développement de L'OCDE, pp :1-3.

(5) : حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات: "المفاهيم – المبادئ – التجارب" تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005م ، ص: 22-23.

- ✓ توفيرِ عِدَّةِ مصادرَ تمويليةٍ للمؤسَّسة؛ تضمنُ لها النموَّ والتطوُّرَ؛
- ✓ التأكيدِ على ضرورةِ الالتزام بأحكامِ القانون والعمل على ضمانِ مُراجَعةِ الأداءِ الكُلِّيِّ للمؤسَّسة؛
- ✓ ضمانِ العدالة وحقِّ المسائلةِ للأطرافِ كافَّةً ذاتِ الصِّلة والمصلحةِ بالمؤسَّسة؛
- ✓ الاهتمامِ الكبير بالمسؤولية الاجتماعية، وتفعيلِ ممارَستِها؛ من خلالِ الإجراءاتِ الآخِذَةِ في الحُسْبانِ الجانبَ الاجتماعيّ والبيئيّ؛
- ✓ تحسينِ كفاءةِ استخدامِ الموارد؛ بما يُعظم قيمةَ المؤسَّسة في السوق، ويدعمُ القُدْرةَ التنافسية؛
- ✓ تدعيمِ الكفاءة والنزاهة والمصداقية، وتحسينِ الصورة الذهنية للمؤسَّسة.

أساسياتٌ حولَ المقاولاتية (ريادة الأعمال) المُستديمة:

تعريفُ المقاولاتيّة (ريادة الأعمال):

أضحتْ ظاهرةُ المقاولاتية مفهوماً شائعَ الاستخدامِ والتداول؛ حيث باتتْ تُعرَفُ حاليًّاً كمَجالٍ للبحث، كما أصبحتْ تحظى بأهميةٍ كبيرة ومتزايدة في الوقت ذاته؛ سواءٌ أكان ذلك بالنسبةِ للاقتصاديات الصناعية أو النامية على حدٍّ سواء؛ فهي تُمثّلُ موضوعَ طلبٍ اجتماعيٍّ من قِبَلِ عِدَّةِ أعوانٍ (الأفراد، الدولة، الهيئات و التنظيمات و الهياكل العامّة و الخاصّة.....).[6] والذين عمدُوا إلى الاهتمامِ بعملية إنشاء المؤسَّساتِ الصغيرة والمتوسطة، والمقاولاتية، وبقُدُراتِ المقاولينَ على البقاء والنمو في ظلِّ البيئة التنافسية الشرسة. و الذي يُفسَّرُ أساساً من خلال التأثيراتِ و المزايا الإيجابية لهذه الظاهرة؛ فهي تُمثِّلُ مَصدَراً مُهمًّاً لكلٍّ من (الثروة، الإبداع، مناصب العمل، والقيمة المضافة....).

حيث يُعرِّفُها "**Alain Fayolle**" على أنّها: "حالاتٌ خاصَّة منشأةٌ للثروات الاقتصادية والاجتماعية لَدَيها درجةٌ مرتفعة من التأكُّد بمعنى وجودِ الخطَر، يشتركُ فيها أفرادٌ ذَوُو سلوكياتٍ تتَّصِفُ بتقبُّلِ التغيير والمخاطِر المرافقة، إضافةً للأخْذِ بالمبادرة والتدخُّلِ الفرديّ"؛ حيث أنّ هذه الحالات يُمكِنُ أن تتعلَّقَ بالآتي:[7]

- ✓ إنشاءِ مؤسَّسةٍ أو نشاطٍ من قِبَلِ (أفرادٍ مُستقلِّينَ) أو من قِبَلِ (مؤسَّساتٍ)؛
- ✓ استرجاعِ نشاطٍ أو مؤسَّسة، في وضعيَّةٍ سليمة أو تُواجِهُ صعوباتٍ من قِبَلِ (أفرادٍ مُستقلِّينَ) أو من قِبَلِ (أفرادٍ مُستقلِّينَ أو من قِبَلِ مؤسَّساتٍ)؛
- ✓ تنميةِ وإدارة بعض المشروعات ذاتِ الخطَر في المؤسَّسات؛
- ✓ نطاقِ ورُوحِ الممارَسة لبعضِ المسؤوليَّاتِ أو الوظائف في المنظَّمات.

---

(6): Christian, B, Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Business administration, Université pierre Mendès, Grenoble II, France, 1993, p: 7.
(7): Alain Fayolle, Le Métier de créateur d'entreprise, éditions d'organisation, Paris, 2003, p:17.

كما ذهبَ كُلٌّ من الباحثَين "**طاهر محسن منصور الغالبي**" و "**وائل محمد صبحي إدريس**" إلى تعريف المقاولاتية على أنها: " مجموعةُ الخصائصِ المتعلِّقة ببَدْءِ الأعمال والتخطيط لها وتنظيمِها وتحمُّلِ المخاطِر والإبداع في إدارتها"[8].

وعُرِّفتْ أيضاً على أنّها سيرورةُ عمليَّات متابَعة الأفراد للفُرَص بِغَضِّ النظرِ عن الموارد التي المسيطرة حاليّاً[9].

ومن خلالِ ما سبقَ: يُمكِنُ تعريفُ المقاولاتيةِ على أنّها: "عمليةُ إنشاءِ شيءٍ جديد قيِّم (منظَّمةٍ جديدة أو تطوير منظمة قائمة)؛ من خلالِ تخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية والوقت اللازم، إضافةً إلى الأخْذِ بالمبادَرة والرَّغْبَة في تحقيقِ الذات، والابتكار، والميلِ نحْوَ المخاطَرة؛ بهدفِ إيجادِ قيمةٍ مُضافة.

تعريفُ المقاولاتيةِ المُستديمة:

هناك عدَّةُ اجتهاداتٍ في تعريفِ هذا المفهوم، يذكُر الباحثُ بعضاً منها كما يلي:

حيث يُحاولُ كُلٌّ من **FONROUGE** و **PETZOLD** تعريفَ المقاولاتية المستديمة، فيذكُران أنّها تتعلَّقُ باستغلالِ الفُرَصِ المرتبطة بالحماية والمحافَظة على البيئة؛ وذلك بطريقةٍ تقييمية؛ فالأداءُ الجيِّد لمنظَّماتِ الأعمال الحديثة يُقاسُ بمقدارِ الفوائد الاقتصادية والاجتماعية وكذا البيئية[10].

ويُعرِّفُها الباحِثان **Andreas Kuckertz** و**Marcus Wagner** بشكلٍ جدٌّ مُختَصَرٍ على أنّها المقاولاتية من أجلِ التنمية المستديمة[11].

كما يُعرِّفُها **Lourenco** ورفاقُه على أنّها: "عمليةُ اكتشافِ الفُرَصِ وإيجادها وتقييمها واستغلالها بُغْيَةَ توفيرِ مُنتجاتٍ مستقبلية تتوافقُ وأهدافَ التنمية المستديمة[12].

وانطلاقاً ممّا سبقَ يُمكِنُ تعريفُ المقاولاتية المستديمة على أنّها: "عمليةُ اكتشافِ الفُرَصِ الاقتصادية واستغلالِها والاستثمار فيها بطريقةٍ تُوازِنُ بين الصِّحَّةِ الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمرونةِ البيئيَّة؛ من خلالِ السُّلوك المقاولاتيّ".

المقاولاتيةُ المستديمة ومع ارتباطِها بمفهوم التنمية المستديمة، و في إطار التطوُّرِ النوعيّ لهذا المفهومِ في السنوات الأخيرة و مع اشتدادِ حِدَّةِ الأزمات و الصراعات الحاصِلة على شتَّى الأصعدة؛ فهيَ تهدفُ أساساً إلى تقديمِ

---

(8) : طاهر محسن منصور الغالبي و عبد الستار محمد العلي: الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2009 م، ص: 561.

(9): Bruce ,B. and Duane, I, Entrepreneurship: Successfully launching new ventures, England : Pearson education Limited, Global edition (4th), 2012 , p: 32.

(10): Nouvel Eldorado, Le grand livre de L'ENTREPRENEURIAT, Ouvrage collectif, Dirigé par Catherine LéGER-JARNIOU,DUNOD, Paris, 2013, P:307.

(11): A. Kuckertz, M. Wagner, The influence of sustainability orientation on entrepreneurial intentions — Investigating the role of business experience, Journal of Business Venturing 25 (2010), p: 525.

(12): Fernando Lourenço et al, Promoting sustainable development: The role of entrepreneurship education, International Small Business Journal, April 24, 2012, p : 5.

مُقتَرَحاتٍ على شكلِ حُلولٍ مستديمة؛ بغرضِ التقليل من المشاكلِ المرتبطة بالأبعادِ الرئيسية الثلاثة للتنمية المستديمة (المشاكل الاقتصادية، المشاكل الاجتماعية، و المشاكل البيئية)، وهو الأمرُ الذي لن يكونَ إلاّ من خلالِ الأداء الجيّد و الفعَّال للمشاريع و المؤسَّساتِ و العمليات المقاولاتية التي تستوجِبُ تبنيَ سياساتٍ و برامج تتوافقُ و الفكر المقاولاتيّ من جِهَةٍ، و التنمية المستديمة من جِهَةٍ أُخْرى؛ كـ(الابتكارِ و الإبداع، و المسؤولية الاجتماعية . .) .
ويوضحُ الشكلُ التالي توجُّهاتِ المقاولاتية المستديمة بالمقابل والمقاولاتيةِ الكلاسيكية الاقتصادية :

الشكل رقم (١) : المقاولاتية المستديمة

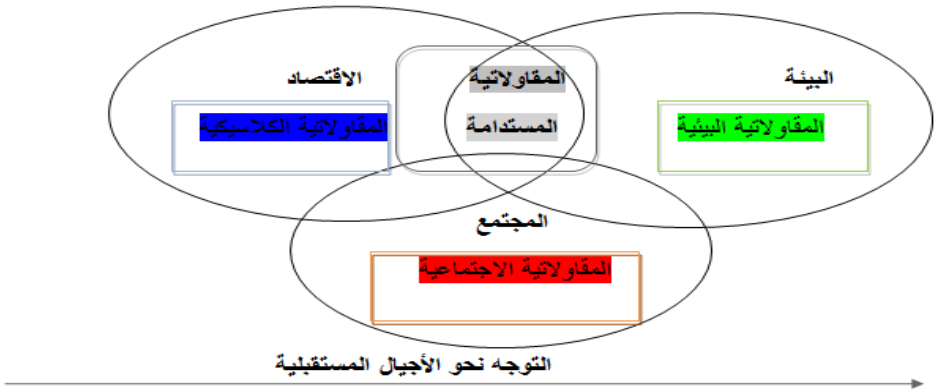

المصدر: Nouvel Eldorado, **Le grand livre de L'ENTREPRENEURIAT**, Ouvrage collectif, Dirigé par Catherine LéGER-JARNIOU,DUNOD, Paris, 2013, P:312.

حيث يتَّضحُ مِن الشكلِ أعلاه أنّ للمقاولاتية المستديمة ثلاثَة أبعادٍ أساسية وهي : المقاولاتية الاقتصادية، والمقاولاتية الاجتماعية، المقاولاتية البيئية، وفيما يلي الشرحُ الموجَزُ لِكُلٍّ منها[13] :

✓ **المقاولاتيةُ الاقتصاديةُ :**

أو ما يُعرَفُ بالمقاولاتية (الكلاسيكية أو التجارية)؛ والتي تُعبِّرُ عن التَّوَجُّهِ الاقتصاديّ عَبْرَ اكتشافِ الفُرَصِ والعملِ على استثمارِها بُغْيَةَ الحصولِ على الأرباحِ؛ من خلالِ الانطلاقِ في مشروعٍ أو مؤسَّسةٍ جديدة، والميلِ نَحْوَ المخاطَرة، وإبداعِ المنتَج، وتسييرِ الموارد .

✓ **المقاولاتيةُ الاجتماعيّةُ :**

والتي تُمثِّلُ عمليَّاتٍ ونشاطاتٍ مُوجَّهَةً لاكتشافِ الفُرَصِ والسَّعي إلى استثمارِها بُغْيَةَ تعزيزِ الثروة الاجتماعية، وإيجادِ تغييرٍ اجتماعيٍّ إيجابيٍّ يُلَبِّي الاحتياجاتِ المجتمعيَّة والرفاهيَّة الاجتماعيَّة .

✓ **المُقاولاتيَّةُ البيئيَّةُ :**

(13) : إحسان دهش جلاب وآخرون: قراءات في الفكر الريادي، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016 م، ص: 115- 120.

والتي تُعبِّرُ عن التزامِ إدارة المؤسَّسة بمراعاةِ الجوانب البيئيَّة في عملياتِ اكتشافِ وتقييمِ وانتهازِ الفُرَصِ الاقتصادية المتاحة في السُّوق.

المحورُ الثاني: الحاكميَّةُ وأثرُها على تشجيعِ التوجُّهِ نحوَ المُقاولاتيَّةِ المُستديمة:

مهامُّ المُقاولِ المُستديم:

على اعتبارِ أنّ المقاولاتيةَ المستديمة تُمثِّلُ عمليةَ تقاطُعِ جُملَةٍ من الأهدافِ الاقتصادية (**L'Entrepreneuriat Classique**) والاجتماعية (**L'Entrepreneuriat Social**) والبيئيَّة (**L'Entrepreneuriat Environnemental**)؛ والتي تُمثِّلُ بِدَورها الأبعادَ المحورية الثلاثة للتنمية المستديمة.

يبرزُ الدَّورُ المنوطُ بالمقاولِ في ظلِّ المقاولاتية المستديمة بصفةٍ أكثرَ توسُّعاً في الأخْذِ بالحُسبانِ أصحابَ المصالحِ وذَوي العلاقة بالمقاولاتيَّة كافّةً، أو ما يُعرَفُ "**بالقيمةِ التشارُكيّة**"، ويُوضِّحُ الشكلُ التالي لمهامَ المسندَة للمُقاوِلِ المستديم:

الشكل رقم (٢): مهامّ المُقاولِ المُستديم

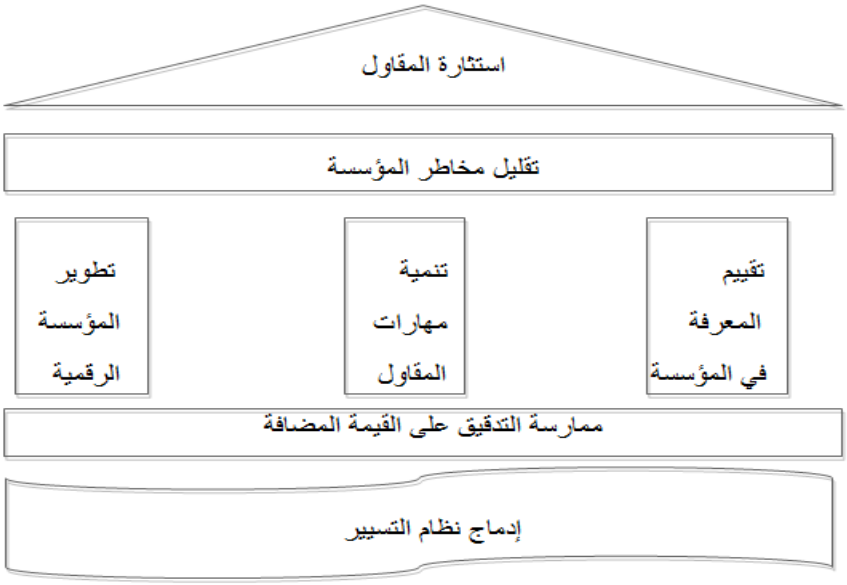

المصدر: غضبان حسام الدين: **محاضرات في نظرية الحوكمة**، دار الحامد، الأردنّ، 2015هـ، ص: 175.

حيث يظهرُ هذا الشكلُ أهمِّيَّةَ المقاول في توطيد مبادئ المقاولاتية المستديمة؛ فهُو يعتبَرُ المسؤولَ الرئيسَ عن وظيفةِ التسيير، إضافةً إلى جُملةٍ من المهامِّ؛ والتي يذكُر الباحثُ أبرزَها في النقاطِ التالية[14] :

➢ **إدارةُ المخَاطِر :**

تُعَدُّ إدارةُ المخاطرِ من أبرز الوظائفِ المنوطة بالمقاولِ على اعتباره شخصاً ذا مَيْلٍ واستعدادٍ للمخاطَرة، كما أنّ هذه العمليّةُ تمثِّلُ إحْدى أهمِّ الوظائفِ الرئيسية لمنظَّماتِ الأعمالِ الحديثة لارتباطِها الوثيق بتحقيقِ أهداف المؤسَّسة؛ لذا يجبُ على المقاولِ التحكُّمُ في المخاطرِ وتقليلها إلى أدنى المستوياتِ بغرَضِ تخفيض الخسائرِ المحتملَة؛ وذلك بأقلّ التكاليف الممكنة.

➢ **زيادةُ مهارةِ المُقاولِ في تنظيمِ وتسييرِ المَشْرُوعات :**

وذلك من خلالِ التكوين والتدريب واكتسابِ المهارات العلمية والمعرفية؛ بغَرَضِ تحسين صُورَتِه أمامَ الأعوانِ الاقتصاديِّينَ من جهَةٍ وأمام المجتمعِ الذي يُوجَدُ فيه من جهَةٍ أُخْرى.

➢ **الاندماجُ في اقتصادِ المعرفة :**

ففي ظلِّ ظاهرة العولَمة وما انبثقَ عنها في شتَّى مجالاتِ الحياة، وفي إطارِ تحدِّياتِ الاندماجِ العالَميّ، أصبحَ لِزاماً على منظَّماتِ الأعمال الحديثة أن تَلِجَ إلى ما يُسمَّى بـ "اقتصادِ المعرفة" .

➢ **تطويرُ المُؤسَّسةِ الرقْميَّة :**

وذلك عن طريقِ إدراج تطبيقاتِ تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى ميدانِ المقاولاتيَّة، وعلى وَجْهِ الخُصوصِ وأنّ هذه التطبيقاتِ تَسمَحُ باقتناصِ الفُرَصِ التي تُوفِّرُها البيئةُ المحيطَة؛ والذي يُمثِّلُ المبدأَ المحوريّ الذي تقومُ عليه العمليَّة المقاولاتيّة.

➢ **الإسهامُ في إيجادِ القيمةِ المُضافَة :**

فمن خلال قيامِ المقاولِ بممارسةِ المهامِّ المذكورة آنفاً يتمُّ بلوغُ هذا الهدفِ الأساس؛ والذي يُعتبَرُ أهمَّ هَدَفٍ للممارَسةِ المقاولاتية؛ فالمقاولُ يعملُ على الدوامِ على تقديمِ وعَرْضِ مُنتجاتٍ جديدة ذاتِ قيمة بهدفِ إيجادِ القيمة المضافة وتحقيقِ الميزة التنافُسيَّة؛ والتي تؤدِّي بدَورِها إلى استمراريَّةِ مُنظَّمة الأعمال.

➢ **تبنِّي أسلوبٍ إداريٍّ فعَّالٍ :**

(14) : غضبان حسام الدين: محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015 م، ص: 175- 176.

والذي يُعَدُّ من أبْرَزِ الأدوارِ المنوطة بالمقاول في المؤسَّسةِ المعاصرة المتخبِّطة في (تعقيداتِ وتحدِّياتِ وتقلبُّات) البيئةِ الحديثة؛ وذلك لأنّ تبنّي أسلوبِ تسييرٍ حديث مُثبَت النجاعَة يُمكِنُ المقاول من رَسْمِ خارطة طريقِها على شتّى المستويات.

دَورُ الحاكميَّةِ المؤسَّسيَّةِ في تبنِّي المقاولاتية المُستديمة:

يُمكِنُ أنْ نُبْرِزَ الدورَ الفعَّال الذي يقومُ به نظامُ الحوكَمةِ في تشجيعِ التوجُّهِ المقولاتيِ نحْوِ مفهومِ المقاولاتيَّة المستديمة بشكلٍ مُوجَزٍ من خلال الآتي[15]:

ـ تحقيقُ الرِّيادة للمُؤسَّسة:

والذي يتأتَّى أساساً من خلالِ تحقيقِ الثنائية "**ريادة، إبداع**"، هذه الأخيرةُ التي تُساهِمُ بشكلٍ فعَّالٍ في التحكُّمِ الجيِّد بالنواحي المؤسَّسيّة، البيئيَّة، والتنظيميّة للعمليةِ المقاولاتية في المدى البعيد؛ فعَن طريقِ آليَّات وأساليبِ الحاكمية المؤسَّسية الداخلية (مجلس الإدارة، الجمعية العامّة....) والخارجيّة (مفتشيات العمل، المنظَّمات غير الحكومية.....) يمكنُ التأكُّدُ من مدى حُسْنِ تسيير المؤسَّسات المقاولاتية؛ حيث يقومُ المقاولُ المديرُ في إطارِ المقاولاتية المستديمة دوراً حاسماً في خدمةِ البيئة والمجتمع من خلال حُسْنِ استغلال الموارد بما يضمَنُ مصلحةَ الأجيالِ اللاحقة؛ وذلكَ بطريقةٍ تَسُودُها الشفافيةُ بالدرجةِ الأُولى والثِّقة في المعامَلات.

ـ إيجادُ القيمة للأطراف الآخذة:

فحيث أضحى المتغيِّر الوحيد في بيئةِ الأعمال الحالية هو التغييرِ والمؤكَّد الوحيد هو عدمُ التأكُّد استوجَبَ على المؤسَّسةِ الكفاحَ من أجْلِ (الاستمراريّة والديمومة)؛ والذي يتأتَّى عن طريقِ تبنّي مَنهَجٍ مُعتمدٍ على إرضاءِ مختلف الأطراف ذات الصلة بُغْيَةَ تحقيقِ المكاسب المختلفة؛ حيث أنّ الأصلَ في العملِ المقاولاتيّ هو الوجودُ بغَرضِ تجسيد فكرةٍ محدَّدة وبلوغِ غايةٍ واضحة؛ من خلالِ استغلال الموارد المتاحة؛ والتي تنتجُ في الأخيرِ نتائجَ ماديَّةً تعودُ بالقيمةِ عليها وعلى البيئةِ وعلى المجتمعِ كَكُلٍّ.

ـ ضَبْطُ الفسادِ بشتَّى أشكاله من خلالِ تبنِّي الثقافةِ التنظيميَّة المناسبةِ ترسيخ أخلاقيَّات الأعمال:

(15) : غضبان حسام الدين: مرجع سبق ذكره، ص: 176-180، بتصرف.

حيث أنَّ غِيابَ الأُطُرِ المؤسَّساتية والثقافية كإطارٍ مَرجعيٍّ مُحدَّد ومُمارَس يتمُّ انتهاجُه من قِبَلِ المؤسَّسة، إضافةً إلى غياب أخلاقيَّاتِ العمل ومبادئ المسؤولية الاجتماعية وأُسُسِ التنمية المستديمة في الممارَساتِ العملية، ستُؤدِّي بالضرورةِ إلى نتيجةٍ سلبية لا محالةٍ من خلالِ انتشار الفسادِ بأشكاله كافّةً (الإداريّ، الماليّ، المحاسبيّ، البيئيّ..).

وفي المقابلِ تعملُ الحوكمةُ على ترسيخِ المبادئ الأخلاقية في سلوكِ الأفراد العاملين في المؤسَّساتِ؛ بما يُحفِّزُهُم على الأداءِ الجيِّد والعملِ آخذينَ في الحُسبانِ الجوانبَ الاجتماعيةَ والبيئيةَ الأمرُ الذي يُساهِمُ في محارَبةِ الفساد والتقليل منهُ.

الخاتمة:

تُعتبَرُ الحاكميَّةُ المؤسَّسيّةُ نظاماً إداريّاً يضمُّ جُمْلَةً من الممارَساتِ التي تُدارُ بها المؤسَّساتُ بما يضمنُ لها قُدرَةً على التحكُّمِ الجيِّد لإدارةِ أعمالها، وبما يُمكِنُها من تحقيقِ تَوازُنٍ بين أهدافِ المؤسَّسة (اقتصاديةً كانت أو اجتماعيةً) ومصالحِ الأفراد. كما تُشكِّلُ المقاولاتيةُ المستديمةُ عمليةَ البحثَ عن الفُرَصِ السُّوقيَّة واقتناصِها واستثمارِها؛ بما يُحقِّقُ أهدافَ التنميةِ المستديمة.

هذا وتُعَدُّ الحاكميّة المؤسَّسة ضرورةً مُلِحَّةً بِغَرَضِ تبنّي مفهومِ المقاولاتية المستديمة؛ الأمرُ الذي يتَّضِحُ من خلالِ الدَّورِ الفعَّالِ الذي يقومُ به هذا النظامُ بُغْيَةَ تحقيقِ ذلك الهدف؛ حيث تُحقِّقُ الحوكمةُ الريادةُ للمؤسَّسة، وتُوجِدُ القيمةَ للأطرافِ الآخِذَة كافّةً ، إضافةً إلى أنّها ومن خلال تبنّي الثقافةِ التنظيميَّة السليمة والقيَمِ الأخلاقيَّة تعملُ على ضَبْطِ الفسادِ وتُحارِبُه، وهذا كُلّهُ بما يتوافقُ مع الأهدافِ الاقتصادية والأهدافِ الاجتماعية والبيئية للمقاولاتيةِ والتنمية على حدٍّ سواء . واللهُ الهادي سواءَ السَّبيلِ.